للجمع المحظور من غير ضرورة والباء بل ما يرفع الاشتراك كان يقال المراد بالفصيح ما يسمى بالفصيح ليندفع الاشتراك اللفظي ويكون مشتركا بين المعنيين المقصودين خلاف الظاهر فلا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة هنا لحصول المطلوب بحمل الفصيح على الكلام لانه يدخل في مسمى الكلمات قوله منه ما سبق في علم متن اللغة لو ادخل سبق بتحصل معلم اللغة الخ بل لو ابدل ايضا او في قوله او الصرف الخ بالواو لكان اولى تامل قوله اعلم مزيد لكن فانها قد تطلق على جميع اقسام العربية قوله كما لغة العباس قد علمت ما فيه فتذكر قوله والبعيد اللفظي قد سبق ان البعيد اللفظي قد يكون بسبب امور خارجة عن قانون النحو والصرف بينما يشتمل عليه وما لا يشتمل عليه من النحو ايضا لان هذه الامور وان كانت خارجة عن قانون النحو لكنها خلاف الاصل والراجح (كذا بالاصل) لو قيل وفيه نظر اذ لا يوقف على ما يحصل به البعيد مما لا يحصل به ما هو مخالف للاصل من علم النحو اذ لا يعرف به الا ان هذا الشيء خلاف الاصل واما ان مخالفته هذا الاصل بدون ذاك او مخالفة هذا وهذا بدون ذاك يوجب بعيدا فلا يا مل اه قوله اي ما سبق الخ يعني ان الضمير راجع الى الموصول العام وليس راجعا الى احد الشقين قوله سهوا ظاهرا بعدا لان عود الضمير الى ما يدرك ما لكن يوجب كون كون جميع ما عدا سوى البعيد المعنوي مدركا كما يفيده عموم كله ما وهو بط لان اكثر ما يدرك بعيد الحس من اللغة او النحو او الصرف كما مر قوله لكان مزيد اختصاص لها بالبلاغة على ان البلاغة انما يتحقق عدها وتتم بها والغرة بالجزء الاخير ولعط مكان في قوله لمكان مزيد اما مصدر مبني لمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من قبيل الكناية مثل قولهم نعت عنه معام الدب قوله انحصر مقصوده في ثلاثة فنون هي المعاني والبيان

والبديع لانه قد سبق ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم بوجهها البديع وليس المعنى ان المختصر لما كان في علم البلاغة وبوجهها لم يحصر المقصود في بيد فنون وحصرها فنون انما هو لوجه المنع الظاهر عليه اذ كون ان يحمل من احدهما في علم البلاغة والاخر في بوجهها ولكن لما يخفى على هذا بضم مقدمة معلومة وهي ان المباحث في العلوم المحدثة ان تحمل كل فن فنا فيكون المراد من لزوم الحصر مما سبق واولى منه والحاصل ان ما المعنى الاول على محرر اسماء الكتاب على العلوم الثلاثة وحصر المقصود فيها مع قطع النظر عن التبويب وجعل الكتاب هو بالله حتى يودي كلام على فن وبنا الثاني على هذا الاحتمال الا انه عدل حينئذ الى صم العدمة المعلومة وحملا للزوم على الاستحباب والاولوية حتى لا تتوجه المنع قوله ولا يخفى وجوه المباحث اما قسمة الاول بالمعاني فلانه بحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وانما امر بتعلق بالمعاني لان مساه ووجهه الاحتراز عن الخطا في بادية المعنى المراد والا فمقتضى الاحوال خصوصا تعين في المعاني اولا وبالذات واما قسمة الثاني بالبيان فلتعلقه بالمراد المعنى الواحد وبانه بطرق مختلفة في الوضوح واما قسمة الثالث بالبديع فلانه بحث فيه عن المحسنات ولا خلاف في مراعاتها وطرافتها واما قسمة العلوم الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطوق الفصيح المعرى عما في الصريح ولا خفاء في تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما قسمة الامر الاخير من البيان فلسلامة حال المعنى الثاني على البيان ولان تعلق الاول بالمعاني اكثر واتصالها اشد فيه على ذكر بقسمة الاول بالمعاني والاخير بالبيان الذي هو المنطوق المكدود وقد يقال لاحاجة الى العدول لان البيان

Copyright © King Saud University